# الفصل الثاني

# مكافحة الجريمة الإلكترونية

# الفصل الثاني

# مكافحة الجريمة الإلكترونية

- فكرة الربط :
- طرق المكافحة ـ دور الأجهزة المعنية في مكافحة الجريمة :
- الحكومة الإلكترونية :

ما وددت إن اسرده والمغزى الحقيقي من وراء هذا السرد هو كيفية مكافحة الجرائم الإلكترونية ودور أجهزة الدولة في هذه المكافحة حتى يتم القضاء على الجرائم التي ترتكب على أجهزة الكمبيوتر ومن شأن هذه المكافحة تجعل من الدخول على الإنترنت ضيق للغاية ولا يسمح لأي شخص باختراق سرية وخصوصية الأفراد ول طبق ذلك تطبيق صحيح :

**الربط** : الربط أو الاتصال هو انه ربط أشياء بشيء واحد أو انتشار أشياء تتبع لشخص واحد تطبيق لقاعدة الفرع يتبع الأصل .

وكما هو معمول به في إحدى مقاهي الإنترنت يتم ربط الأجهزة بعضها البعض . فمن الممكن ربط أجهزة الكمبيوتر داخل نطاق ضيق حتى يتم التنبؤ بأي شخص يحاول اختراق خصوصيات الأشخاص أو فيروسات أجهزة هيئة ما كما يحدث ذلك في البنوك للوصول لمواقع على الإنترنت وتقوم ( فكرة الربط )التوصيل **counnecte** على أساس على انه يتم ربط مجموعة مقاهي إنترنت متعدد مثلا بعضها البعض لتتبع جهاز حكومي يتولى الإشراف والرقابة عليها مع وضع أجهزة تنبؤ بالمواقع الإباحية وجرائم الهاكرز والربط المقصود هنا يشمل الشبكات وخطوط التلفون فالشبكات مثلا في مدينة الزمالك يتم ربطها بعضها البعض يتم توصيلها بجهاز يتبع قسم الزمالك

وهنا يأتي دور وزارة الداخلية في الرقابة الحقيقية بدلا من وضع الأكمنة للوصول للمجرم الحقيقي بذلك يستطيع اكتشاف مرتكب الجرائم في منطقة أخرى عن طريق الاتصال بين مناطق المراقبة بعضها البعض أما خطوط التليفون فهي من المفروض وضع أجهزة مراقبة بشركات الاتصالات التي تضع هذه الخطوط أي أن الخط الذي يتبع الشركة توضع عليه أجهزة مراقبته مع بعض الخطوط الأخرى داخل منطقة معينة مع وضع أجهزة إنذار يبدأ عملها فور بدأ الخطر وكذلك يسرى أيضا على الشبكات وذلك من شان بدأ عمل أجهزة الإنذار فور حدوث الخطر فقط وألا بذلك تصبح الدولة هي التي تخترق الخصوصية بدلاً من التقليل من حدتها فهذا ما يتم برأي الذي في الربط كما يتم الربط بين الشبكة المحلية LANالتي تتم داخل نطاق معين في دولة واحدة .

**دور الأجهزة المعينة في مكافحة الجرائم الإلكترونية:**

مما لا شك فيه أن وزارة الداخلية تلعب دور هام ويقع عليها العبء الأكبر في القضاء على مثل هذه الجرائم وبالأخص في مصر حيث ما تقوم به من دور يجعلنا نشهد لها بذلك وهنا وما دار سابقا في الربط فمن المفترض أن يتم ربط الشبكات بعضها البعض عن طريق وزارة الداخلية داخل أقسامها المختلفة فكل مجموعة من الشبكات توضع بها أجهزة إنذار مثل أجهزة الإنذار في أخطار الحريق تبدأ عملها فور بدأ الخطر فقط فهي لابد أن تقتصر على بدأ العمل فور حدوث الخطر تكون تلك المجموعة تابعة لقسم شرطة معين مثلا يوجد بقسم شرطة إمبابة أو بالأخص في مدينة إمبابة 20شبكة لابد أن يتم ربط هذا العدد ليتم توصيلها بجهاز به جهاز إنذار بقسم شرطة إمبابة لمكافحة الجرائم التي يمكن ارتكابها في مدينة إمبابة وان كمان الخطر مثلا أتى من منطقة أخرى يستطيع التنبؤ به هذا على المستوى المحلى فقط داخل نطاق الشبكة المحلية LANفمن الممكن لو تم ذلك صحيح لتم التقليل من حدة الهوة الذين يقومون بإثارة الذعر داخل المجتمع بالأخص ما يتم على أجهزة الكمبيوتر ما يسمى بالشات أو الدردشة مخلة بالنظام العام والآداب العامة وما يتم بالشات يتنافى مع العادات والتقاليد داخل المجتمع المصري .

**دور القضاء في مكافحة الجريمة الرقمية أو الإلكترونية:**

مما لا شك فيه أن القضاء في مصرنا الغالية يتميز بالحيدة والنزاهة وأداء الواجب إلى جانب الدور الفعال في الردع العام وإصدار الأحكام التي تتناسب مع الجرائم المرتكبة.

فقد يكون دور القضاء المصري ضيق للغاية في تحديد الجريمة الإلكترونية بعينها ولكن ما تم إصداره من قوانين خاصة بالنشر الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني لدليل كاف على ما قام به القضاء ولكن المغزى الذي نريده من دور القضاء تحديد العقاب أو الجزاء لجرائم الحاسبات كالها كرز مثلا فماذا عن الجزاء الذي يتم التوقيع عليهم ؟ الإجابة تكون انه مازال أساتذة القانون عاجزين عن إصدار تشريع يحظر الجرائم الإلكترونية وقد يسود هذا العجز على مستوى العالم وراء ذلك هو أدلة الإثبات خاصة أن أدلة الإثبات في الجريمة الإلكترونية يصعب التوصل إليها فلكن من المفروض أن هذا العجز لابد أن يتم الشفاء منه حتى يصبح لكل داء دواء وعلى غرار المحكمة الرقمية التي ناشد بها الدكتور "محمد رضوان هلال "لابد أن يكون بهذا المحكمة قانون تحكم به فمن المفروض أن يتم التجريم والعقاب المناسب لهؤلاء الأشخاص قراصنة الحاسبات حتى يحقق الكمبيوتر الغرض الذي ظهر من اجله وهو التقدم ولا يصبح بذلك أمام أي تقدم معوقات فلابد أن يتم كسر رقم القياسي الذي حققته الجريمة الإلكترونية في العالم حتى يتم التقليل من حدتها حتى يعيش أفراد المجتمع في أمن واستقرار ولكن في مصرنا الغالية لا تشكل الجريمة الإلكترونية ظاهرة ملفتة للنظر وذلك أكد اللواء مصطفى راضى مساعد وزير الداخلية، مدير الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق ولكن تسعى مصر بأجهزتها المعنية في التصدي لأي شي خطر يعد من نوعه من الجرائم الإلكترونية وهذا ما يتم عرضه في الفصل الثامن عن جرائم الإنترنت والمعلومات داخل مصر وما تم على أيدي الحكومة المصرية من تخطيط وتدبير للوصول إلى مرتكبي هذه الجرائم حتى يكونوا عبرة لأولئك الذين تسول لهم أنفسهم لارتكاب مثل هذه الجرائم والتدخل في شئون الآخرين ويكون عبرة لكافة أفراد المجتمع فهم أناس من طراز خاص يتميزون بمستوى على من الذكاء والفطنة

يقومون بارتكاب هذه الجرائم للوصول إلى إغراض تفيدهم هم ولكن تضر بالصالح العام ولكن بشر ذو ذكاء خاص .

**الحكومة الإلكترونية:**

تقوم فكرة الحكومة الإلكترونية على غرار الحكومات الأخرى الموجودة في الدول وهى جهاز مستقل من أجهزة الدول تتمثل الدولة تمثيلا صحيحا على الشبكة العالمية للمعلومات "wan"ولعل ذلك نستطيع أن نسمى هذه الحكومة "وزارة أو جهاز" وبذلك فهي تعد وزارة كإحدى الوزارات داخل الدولة كوزارة الداخلية والخارجية والعدل فهي تقوم بعمل هام على الوجه المطلوب في الوزارات المعينة كما تقوم بذلك وزارة الداخلية أو وزارة العدل .

ومن الممكن اعتبارها جهاز كأحد الأجهزة الإدارية أو المحلية في الدولة اعتبارها حكومة هو المعنى الصحيح الذي ينطبق على الحكومة الإلكترونية التي تواجه مشكلات أو تقوم بأعمال ذات عمليات معقدة تكون هي الصعبة من نوعها في الوصول إلى الهدف المطلوب .

**وظيفة الحكومة الإلكترونية واختصاصاتها:**

تتحدد اختصاصات الحكومة الإلكترونية على الوجه المبين في التشكيل القانوني لتلك الحكومة في الدولة :

تقوم الحكومة الإلكترونية بالإشراف والرقابة على الشبكة المحلية داخل الدولة وتكون هي المتحكم الرئيسي في إدارة هذه الشبكة . فالتحكم بواسطة أجهزة هذه الحكومة الأمنية .

الرقابة على كافة ما يتم من مواقع يقوم الأفراد بالدخول عليها في إطار هذه الشبكات فدور الرقابة يقوم على غرار فكرة الربط المشار إليها في هذه الدراسة فالرقابة عن طريق الربط والتواصل قد يجعل من عمل الحكومة الإلكترونية أمر سهل لإمكانية الوصول إلى الجرائم المرتكبة على هذه الشبكات .

الإشراف على ما يتم على الشبكات من ها كرز وكراكرز وقراصنة وبالأخص الهاكرز ومن شان هذا الإشراف أن يجعل من الدخول على الإنترنت محدود بالغرض المحدد للدخول إليها لتحقيق الغرض المنشود من الدخول كإجراء الأبحاث العلمية وغيرها من الدراسات التي تتم على نطاق الشبكات .

التوجيه والخطر وخصوصا ما يجرى على الإنترنت من الدردشة "Chat" وما تحمله من ألفاظ تتنافى مع النظام العام والآداب العامة داخل المجتمع لذلك فالحكومة الإلكترونية من شانها أن تحمل سلوك الأفراد يقتصر على التعرف على الأشخاص في مناطق أخرى على الوجه الذي تتطلبه القيم والأخلاق والعادات والتقاليد داخل المجتمع .

القضاء على ما يفعله أولئك الأفراد من إتلاف لبيانات أشخاص آخرين بغرض التسلية في أوقات الفراغ فالحكومة الإلكترونية تقوم بدور فعال في القضاء على من تسول له نفسه في إتلاف خصوصيات الغير أو الإطلاع على السرية لإفراد أبرياء فتلك الحكومة تقوم بدور الرقيب كما هو موجود في مجتمعنا في جهاز الشرطة حال ارتكاب الجرائم فهي تقوم بدور فعال في حل المشكلات والجرائم المرتكبة على ارض الواقع .

**تشكيل الحكومة الإلكترونية:**

من المفروض أن تشكل الحكومة الإلكترونية داخل الدولة الواحدة من عدد معين من أفراد وزارة الداخلية بان يكون اغلب هؤلاء الأفراد من رجال الشرطة وعدد معين من رجال القضاء ليقوموا بدور العقاب الفعال على هذه الجرائم فهنا بالاتحاد مع وزارة العدل والداخلية من الممكن أن تنشا من هذا الاتحاد جهاز مشترك يعرف باسم "الحكومة الإلكترونية "فالدور في مصر يقتصر على وزارة الداخلية وقد يكون الدور لوزارة العدل . لذلك فلابد من تفعيل دور المحكمة الرقمية .